



**تعليمات**  
**رقم ( ٤٤ ) لسنة ٢٠٢٢**  
**بتحديد تحديد المعاملة الضريبية للخدمات**  
**التي تؤديها الهيئات أو الجهات العامة**

ولمّا لتعريف من القانون الصادر عن الجمعية العمومية لتضمي القانون والتشريع بمجلس الدولة في شأن تحديد المعاملة الضريبية للخدمات التي تؤديها الهيئات أو الجهات العامة .

فإنه يتم جراحة النص عند تحديد المعاملة الضريبية للخدمات للمواد من قبل الهيئات أو الجهات العامة:

- = أن الخدمات ذات الطبيعة الإدارية العامة، لا تخضع للضريبة على القيمة المضافة باعتبارها من الخدمات العامة التي تؤديها الجهات الحكومية ، بغرض تحقيق النفع العام المرتبط بمرفق عام دون أن تهدف إليها إلى تحقيق الربح ، وتقدمها نظير رسوم مقرر قانوناً، أو بناء على قانون .
- = أما الخدمات ذات الطبيعة الاقتصادية فتخضع للضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة الجردول - بحسب الأحوال - باعتبارها من الخدمات التي تضطلع بها الجهات الحكومية بوصفها مرفقاً اقتصادياً ، وتحدد فيه الآمن أو مقابل للخدمة وفقاً لمعايير اقتصادية يحته بهدف استثمار أموالها وتحظيم إيراداتها .

يراهي تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة

تحريراً في: ٢٠٢٢/٤/١

مصلحة الضرائب المصرية  
مختار تولى سيق عباس